تجديد المفاهيم
ودوره في تجديد الخطاب الديني

المنظمة العالمية لخريجي الأزهر

مركز تفنيد الفكر المتطرف

سلسلة: تفنيد الفكر المتطرف (١٣)

المشرف العام

أ. د. محمد عبد الفضيل القوصي

رئيس مجلس الإدارة

أسامة ياسين

المدير العام

د. حمد الله الصفتي

كتاب: تحديد المفاهيم ودوره في تجديد الخطاب الديني

مؤلف: أ. د. عبد الفتاح عبد الغني العواري

رقم الإيداع:

الترقيم الدولي: 978-977-85462-3-1

تحذير

جميع الحقوق محفوظة للمنظمة العالمية لخريجي الأزهر الشريف، وغير مسموح بنشر، أو إعادة نشر، أو إنتاج الكتاب أو أي جزء منه، أو تخزينه على أجهزة استرجاع أو استرداد، أو تسجيله على أي نحو، بدون موافقة كتابية مسبقة من المنظمة.

المنظمة العالمية لخريجي الأزهر الشريف

مركز تفنيد الفكر المتطرف

جامعة الأزهر ـ الحي السادس ـ مدينة نصر

هاتف: ٢٣٨٦٨١١٤٢٠٢+

فاكس: ٢٣٨٦٨١١٦٢٠٢+

بريد إلكتروني: info@waag-azhar.org

موقع إلكتروني: www.waag-azhar.org

المنظمة العالمية لخريجي الأزهر

سلسلة

تفنيد الفكر المتطرف (١٣)

تحديد المفاهيم

ودوره في تجديد الخطاب الديني

تأليف

أ.د. عبد الفتاح عبد الغني العواري

عميد كلية أصول الدين بالقاهرة

إشراف وتقديم

أ.د. محمد عبد الفضيل القوصي

عضو هيئة كبار العلماء – نائب رئيس المنظمة العالمية

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تقديم

بقلم أ. د. محمد عبد الفضيل القوصي

عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف

في كل قضية تحتمل تعدد وجهات النظر: يجد المتأملُ نفسَه بين طرفين يقف كلٌّ منهما على النقيض من مُقابِلِه، حيث يقوم كل منهما بنفي الآخر وهدمه هدمًا كاملًا بلا عدل ولا شفاعة، وكيف لا .. وكل منهما لا يرى في نقيضه ـ بعين السخط ـ إلا سوادًا فوق سواد، وسوءًا فوق سوء، ويفقد الحوار بينهما – يومئذ – مصداقية الحق، وسماحة الإنصاف، وفضيلة الاعتدال!!

لقد مرَّ التاريخ الفكري الإسلامي ـ في شتى عصوره ـ حيال فهم نصوص الكتاب والسنة بطرف ركب متن الشّطط في التمسّك بمنهج الفهم الظاهري الحَرْفيّ ـ بل الحِسِّي ـ لتلك النصوص الكريمة دون الالتفات إلى أعماقها ودلالاتها المعرفية والشرعية والبلاغية؛ فإذا بهذا الشطط وقد أدى بأصحابه إلى إغفال «شطر الحسن» في القرآن الكريم - على حد تعبير الزركشي- ذلك الشطر المتمثل في المجازات والتأويلات،

وفي إدراك عمق الأحرف والكلمات والدلالات؛ بل إنهم قد جعلوا من أفهامهم الظاهرية تلك: معيارًا تُقاس به صحة الإيمان، وسلامة العبادات والمعاملات، على نحو تضيق به الأفئدة، وتنفر منه الصدور!!

ومن هذا المنطلق الحَرْفِي الضيق: انفتحت في الفكر الإسلامي ـ بل في التاريخ الإسلامي ذاته ـ أبواب واسعة من الشر المستطير؛ عبر مسالك ودروب فكرية متعرِّجة:

أولها: باب «التكفير» الذي تُرْجِم إلى دماء وأشلاء تحت ظلال الفهم البئيس لقضية الإيمان والكفر، ثم سرعان ما ارتفعت – تحت تلك الظلال الداكنة – أَسِنَّةُ الإرهاب تأكل الأخضر واليابس، وتصبغ الإسلام كله ـ دين المرحمة والسكينة ـ بلون الدم القاني، وأَضْحت كلمة الإسلام التي كانت مفتاحًا للقلوب والأرواح: مِغلاقًا لها ومدعاة للفزع والرعب؛ ومرتبطة في الذهنية العامة بالدماء والأشلاء.

ثانيها: طغيان «الأشكال» على الأعماق، وغَلبة المظهر على الجوهر، وسطوة القشور الظاهرة، أو «الأشكال والرسوم» ـ على حد تعبير الإمام الغزالي في (الإحياء) ـ على البواطن المسْتَكِنَّة، وقد انعكس هذا في غلظة العقول وجفاف القلوب، وجلافة التصرفات، وجفاء التعاملات، وذلك أن «الحَرْفيّة في الفهم» تؤدي ـ في نهاية المطاف ـ إلى نضوب العواطف، وتيبس المشاعر، وجفاف الذوقيات، والتجافي عن الوجدانيات!!

ثالثها: إن تلك «الشكلانية» قد اتخذت في عصورنا الحاضرة منحنى أكثر خطورة، ومسارًا أبعد تأثيرًا، وذلك حين توهمت بعض الاتجاهات الصاخبة في أيامنا هذه: أن استقامة المجتمع وصلاح حاله ليست - كما في التصور الإسلامي الصحيح - رهنًا بإقامة موازين الحق والعدل في أرجاء الكون، بل انحصرت في نطاق الاستئثار بمقاليد السلطة، والاستحواذ على أزمَّة الحكم، والهيمنة على أرائك السلطان!!

وهكذا انتهت «الحَرْفيّة» ـ الظاهرية ـ في فهم النصوص الكريمة من «السياسة الشرعية» القويمة المستقيمة إلى «لُعْبَة السياسة»، حيث تَمَّ توظيف تلك النصوص والأحداث المرتبطة بها في التاريخ الإسلامي: توظيفًا مُغْرِضًا، والالتواء بها عن مقاصدها السامية إلى أن صارت أداة تُسْتخدُم في غَلبَة اتجاه بعينه: يخلط خلطًا شائهًا بين الدين ذاته بنقائه وصفائه، وبين «لُعْبَة السياسة» وخداعها وأحابيلها!!

وأقول: ألا يتفطن هؤلاء وأولئك إلى المقولة العربية الحكيمة: «الضد يغري بالضد»، وأن الغلوّ يبعث على مزيد من الغلوّ، فالوطن لا يحتمل مزيدًا من الشرر واللهب؟!

ثم أقول: لئن كان ابن حزم الأندلسي صادقًا حين قال في (طوق الحمامة): «الأضداد أنداد»، أي أنهما سواء في تطرف كلٍّ منهما إلى أقصى الطرف، فإنه لمن أصدق الصدق أيضًا أننا في أشد أزماننا احتياجًا إلى خطاب

ديني رشيد نمسك فيه بجمع اليدين على «الحد الوسط» الذي يجمع محاسن الأضداد، وينأى عن مساوئها جميعًا، فلا تُهدَر قطعيات الشرع لحساب ظنيات العقل، ولا تُهدر ـ أيضًا ـ يقينيات العقل لحساب الفهم الحَرْفِّي للنصوص، بل يلتئم من محاسنهما جميعًا سياق «الحد الأوسط» الجامع بينهما في تضافر وتكامل، فذلك «الحد الأوسط» هو الكفيل وحده بإطفاء سَعِير الفتنة، والإياب بالأمة إلى الوسط الحق دون غلوّ أو تقصير، كما أنه الصراط المستقيم الذي يسير بالسفينة إلى بر الأمان، ويوجِّه دفتها إلى ترسيخ ما اهتز من منظومة القيم، وتقويم ما اعوجَّ من أنماط السلوك، فذلك أقوم قيلاً، وأهدى سبيلاً.

ثم أقول: كفانا إشعالاً لضرام الفتنة، وإذكاءً لنيرانها الملتهبة!!

محمد عبد الفضيل القوصي

القاهرة: ١٤٤٠ هـ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مُقَدِّمَة

كلمة «الخطاب الديني» من الكلمات التي شاعت على ألسنة دعاة التجديد، والتحديث على اختلاف توجهاتهم، وتنوع مشاربهم، وتعدد أهدافهم، وكذلك انتشرت هذه الكلمة على ألسنة المثقفين، وفي وسائل الإعلام مرئية ومسموعة ومقروءة، وأيضًا في أدبيات دعاة الإصلاح بوجه عام.

إذن فالكلمة مألوفة ولكنها مع ذلك غير محددة الأبعاد، وغير معلومة في استخداماتها ومآلاتها.

والواجب الشرعي يحتم علينا تحديد المفاهيم، وبيان الدور الذي يلعبه في هذا التجديد لخطابنا الديني، فكثير من المفاهيم التي لو حددت تحديدًا دقيقًا مع مراعاة السياق ومعرفة دلالة الألفاظ على معانيها التي وضعت لها لغة، وبيان ما إذا كان المعنى الوضعي مرادًا أو غير مراد، وهل المعنى المتبادر من المنطوق مقصود الشارع أم أن المفهوم هو المراد المقصود؟ وهل قصده من قبيل القياس الأَوَّلي أم من قبيل القياس المساوي، وإن شئت قل من قبيل فحوى الخطاب أم من قبيل لحن الخطاب؟ وهل الاستعمال من قبيل الحقيقة أو المجاز؟ وهل الاستعمال

أيضًا من قبيل المشترك اللفظي الذي تعددت معانيه أم لا....إلى غير ذلك من الاستعمالات، وتنوع الدلالات فيها.

وما أكثر المفاهيم المغلوطة التي اعترت خطابنا الديني على أيدي فئة متشدّدة لا تملك من أدوات العلم ما يؤهلها لذلك، والتي لو وضعت في إطارها الصحيح من قواعد العلم وقوانين الشرع لأدى ذلك دورًا بارزًا في تجديد الخطاب الديني، كمفهوم الجهاد، والخلافة، والحاكمية، ومفهوم دار الإسلام، ودار الكفر، وغير ذلك من المفاهيم التي أُخرجت من إطارها الشرعي الصحيح، فأصبحت من أدبيات الخطاب الديني المتشدد الذي أساء إلى الإسلام إساءات بالغة، مما جعل خصوم الإسلام -وللأسف الشديد- يحكمون على الخطاب الديني مطلقًا حكمًا جائرًا.

وعلماء الأزهر بشتى تخصصاتهم معنيون بتحديد هذه المفاهيم، وتجلية المفهوم الصحيح لها وإبراز الوجه الذي تقصده الأدلة الشرعية، وتؤيده دلالات اللغة بقوانينها، فمتى قام علماؤنا بهذا الجانب يكونون قد قدموا خدمة جليلة للإسلام.

والمقصود من الخطاب الديني هو النّتاج الفكري، والثروة العلمية والفقهية التي تركها لنا الأئمة العظام ممن قدحوا زناد الفكر، وتأملوا حق التأمل في نصوص الشريعة الإسلامية، فاستنبطوا لنا هذه المفاهيم المتعددة، وتلك القضايا الوافرة.

ومن ثَمَّ فليس التجديد – الذي نعنيه – متعلقًا بالنصوص الشرعية من كتاب أو سنة صحيحة ثبت نقلها عن المعصوم ﷺ، وإذا كان الواجب الشرعي يحتم علينا النظر بإمعان في هذه النصوص التي نقلت إلينا عنهم ــ رحمهم الله ــ فإنه لا بُدّ من الأخذ بعين الاعتبار أن الأصل في تلك النظرة أن يكون صاحبها واقفًا موقف الحكم بين طوائف العلماء مجليًا ما لهم تارة وما عليهم آونة أخرى.

ولنأخذ نموذجا للتجديد (كالتجديد في مناهج المفسرين وتراثهم)، فإيماني التام ويقيني الصادق يحتمان عليّ الإقراربأن الاقتصارعلى إعادة كلام الأقدمين ــ رحمهم الله ــ دون زيادة عليه تعطيل لفيض القرآن الذي ما له من نفاد، قال تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾(١).

والناس إزاء كلام الأقدمين – رحمهم الله – أحد رجلين:

رجل معتكف فيما شاده الأقدمون ، وآخر آخذ بمعوله في هدم ما مضت عليه القرون، وفي كلتا الحالتين خطر جسيم، وضرر كبير.

إذن ماذا نصنع في مجال التجديد في مناهج التفسير حتى لا نكون أحد ذينك الرجلين؟ إننا نمثل حالة ثالثة ينجبر بها الجناح الكسير، وتتمثل هذه الحالة في أن نعمد إلى ما أشاده الأقدمون، فننظر فيه

(١) سورة لقمان: ٢٧

بالتهذيب والزيادة والشرح والتوضيح وإزالة ما علق به من شوائب، وما طرأ عليه من الدخيل؛ حتى نبرز للناس الأصيل في التفسير فتتجلى زبدة الحق الصراح وتذهب رغوة الباطل.

وبهذا المنهج الوسطي للتجديد لا يمكن لأحد كائن من كان أن يتهمنا بأننا نقضنا تراثنا أو أبدناه؛ بل خدمناه وهذبناه وجليناه لأننا نؤمن بأن في النقد لتراث الأئمة غَمْصَ فضلهم، وغَمْصُ فضل السابقين كفران للنعمة وجحدٌ لمزاياه، وكلاهما ليس من حميد خصال هذه الأمة التي تؤمن بأن الفضل للمتقدم.

ودعوى المخلصين الصادقين للتجديد أتت على أيدي مصلحين كبار بعد فترات من الزمن زعم فيها البعض بحسن نية أو عن عمد أن باب الاجتهاد قد أُغلق، وأنه لا أمل في التجديد؛ حيث فترت الهمم وقلّت العزائم واقتصر العلماء على التقليد للسابقين فما زادوا عن شرح غامض أو بسط مختصر أو كتابة حواشي وتقريرات على الحواشي، ويأتي التالي فينقل عن السابق وقلّ أن تجد شخصًا يتجرأ على نقد ما ينقله لأنه ترا ث يحرم الاقتراب منه بهذا الأسلوب بل قلّ أن تجد شخصا يتجرأ فيزيد فيزيد فهمًا جديدًا يبرز به للناس هدايات هذا الكتاب العظيم الذي أنزله الله تعالى هدى ورحمة وبشرى وجعله شفاءًا لأدوائنا.

اللهم إلا ما كان من البعض من الأئمة المحققين من أمثال حجة الإسلام الغزالي – رحمه الله – الذي يقول في إحيائه: «التدبر في قراءته:

إعادة النظر في الآية، والتفهم أن يستوضح من كل آية ما يليق بها كي تنكشف له من الأسرار معان مكنونة لا تنكشف إلا للموفقين».

ويقول عليه الرحمة: «ومن موانع الفهم أن يكون قد قرأ تفسيرا، واعتقد أن لا معنى لكلمات القرآن إلا ما تناوله النقل عن ابن عباس ومجاهد، وأن ما وراء ذلك تفسير بالرأي، فهذا من الحُجب العظيمة». اهـ.

ومن أمثال الفخر الرازي الذي يقول عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾(١) «وقد ثبت في أصول الفقه أن المتقدمين إذا ذكروا وجهًا في تفسير الآية فذلك لا يمنع المتأخرين من استخراج وجه آخر في تفسيرها، وإلا لصارت الدقائق التي يستنبطها المتأخرون في التفسير مردورة، وذلك لا يقوله إلا خُلف - بضم الخاء». اهـ.

وقال سفيان بن عيينة في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾(٢).

وقال شرف الدين الطيبي في شروحه على الكشاف المسمى «فتوح الغيب»: «شروط التفسير الصحيح أن يكون مطابقًا للفظ من حيث الاستعمال سليمًا من التكلف، عريّا من التعسف، فما كان خلاف ذلك

(١) سورة النساء: ١٩

(٢) سورة النسا: ١١٥

فهو من بدع التفاسير كما يسميه جار الله الزمخشري». اهـ.

العلماء الأجلاء: وهل اتسعت التفاسير وتفننت مستنبطات معاني القرآن إلا بما رُزق إياه الذين أوتوا العلم من فهم كتاب الله؟

وهل يتحقق قول علمائنا: «إنَّ القرآن لا تنقضي عجائبه» إلا بازدياد المعاني بالتفسير؟ ولولا ذلك لكان تفسير القرآن مختصرا في ورقات قليلة؟

بم نعد كله وغيره؟ إنما نعده نوعًا من التجديد الذي يتحقق به الهدف الأسمى من هدايات القرآن وإرشاداته.

فالتجديد بابه مفتوح لكل من كان أهلا لهذا جامعًا للعلوم والأدوات التي تجعله صالحًا للاجتهاد والاستنباط، وإلى هذا أشار القاضي البيضاوي بقوله: «لا يليق تعاطيه والتصدي للتكام فيه إلا من برع ف العلوم الدينية كلها أصولها وفروعها، وفي الصناعات العربية والفنون الأدبية بأنواعها». اهـ.

هذه رؤيتي حول التجديد ودور تحديد المفاهيم في ذلك.